

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين .

وعضوية القضاة السادة

هانى قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة .

المميز : _____

طارق حسين محمود أبو زيد .

وكيله المحامي أحمد العرميطي .

المميز ضده : _____

فايز إبراهيم سليمان معتوق .

وكيله المحامي عبد الجليل الزبون .

بتاريخ _____ خ ٢٠١٦/١٠/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم (٢٠١٦ / ١١١٩٧) تاريخ ٢٠١٦/٥/١٧
المتضمن قبول الاستئناف والمقدم للطعن في القرار (الصادر عن محكمة بداية حقوق
عمان في الدعوى رقم ٢٠١٥/٣٩ تاريخ ٢٠١٥/١١/١٠) القاضي : (برد دعوى المدعي
وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٨٥٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة وبالوقت ذاته
الحكم ببطلان عقد البيع وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وإلزام المستأنف ضده
بدفع مبلغ (١٧) ألف دينار للمدعي - المستأنف - وتضمين المستأنف ضده الرسوم
والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي).

* للأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض

القرار المميز موضوعاً .

* بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية
طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

القرار

=====

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى وكما تشير إليها
أوراقها تتحصل في أن المدعي (المميز ضده) فايز إبراهيم سليمان معتوق أقام دعوى
لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجه المدعى عليه (المميز)
طارق حسين محمود أبو زيد سجلت بالرقم (٢٠١٥/٣٩) موضوعه
مطالبة مالية بمبلغ (١٧٠٠٠) دينار والحجز التحفظي وعلى سند من القول :
إن المدعى عليه باع للمدعي مركبة ببيعاً خارجياً بمبلغ (١٧٠٠٠) دينار تسلمها
المدعى عليه وامتنع المدعى عليه عن تسجيلها باسم المدعى وإن البيع المذكور
باطل ويطلب في لائحة دعواه إلزام المدعى عليه بإعادة المبلغ المذكور
مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية وإلقاء الحجز التحفظي على أموال
المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة .

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد استكمالها إجراءات التقاضي أصدرت
بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠ قرارها الذي قررت فيه رد دعوى المدعى مع تضمينه الرسوم
والمصاريف ومبلغ (٨٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتض المدعي بالقرار المشار إليه فطعن فيه استئنافاً وقررت محكمة استئناف
عمان بقرارها رقم (٢٠١٦/١١١٩٧) بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧
قبول الاستئناف وبالوقت ذاته الحكم ببطان عقد البيع وإعادة الحال إلى ما كان
عليه قبل التعاقد وإلزام المستأنف ضده (المدعى عليه) بدفع مبلغ
(١٧) ألف دينار للمدعي (المستأنف) وتضمين المستأنف ضده الرسوم والمصاريف
ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لم يرتضِ المدعى عليه بالقرار الاستثنائي فطعن فيه تمييزاً للأسباب
التي أوردها في لائحة تمييزه المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣٠ وتبلغها وكيل المميز ضده
بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨ .

ودون الحاجة للرد على أسباب التمييز نجد الحكم المستأنف صدر تدقيقاً بتاريخ
٢٠١٦/٥/١٧ وتم تبليغ إعلام الحكم المذكور إلى وكيل المميز بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ وتقدم
بطعنه بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣٠ أي بعد فوات المدة المنصوص عليه
في المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأمر الذي يبني عليه أن التمييز
مردود شكلاً لتقدمه بعد فوات المدة القانونية .

هذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٤ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق ب . ع